E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.4/2001/L.46
17 April 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١١ من جدول الأعمال

الحقوق المدنية والسياسة

إســـبانيا، إستونيا*، ألبانيـــا*، ألمانيا، آيرلندا*، البرتغال، بلجيكا، بولندا، بيرو، جمهورية كوريـــا، جنوب أفريقيـــا، جورجيا*، الدانمرك*، رومانيا، ســـان مارينو*، السلفادور*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، السويد*، سويسرا*، شـــيلي*، فرنسا، الفلبين*، كرواتيا*، كندا، لاتفيا، ليتوانيا*، المكسيك، المملـــكة المتحـــدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، نيوزيلندا*، هنغاريا*، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

٢٠٠١/... تواصل الحوار بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ولا سيما قراري الجمعية العامة ٥٥/٩٦ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و٥٥/٤٣ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وقرار اللجنة ٢٠٠٠/٤٧ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠،

---

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تعيد تأكيد التزامها بعملية إشاعة الديمقراطية في الدول وإذ تُقر بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً وأن الديمقراطية تقوم على إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى مشاركتها الكاملة في جميع مناحي الحياة،

وإذ تؤكد مجدداً الالتزامات التي عقدتها الدول الأعضاء بتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون ضمن إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية،

وإذ تلاحظ المبادرات التي اتخذتها البلدان التي شاركت في المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المنعقد في كوتونو، بنن، خلال الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والإعلان الذي اعتمد في ذلك المؤتمر،

وإذ تلاحظ أيضاً المؤتمر الوزاري المعنون "نحو مجتمع من الديمقراطية" الذي استضافته بولندا، في وارسو، يومي ٢٦ و٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وإعلان وارسو الذي اعتمده ذلك الاجتماع والندوة المتعلقة بممارسات الديمقراطية والحقوق والحريات في البلدان الناطقة بالفرنسية، المعقودة في مالي في الفترة من ١ إلى٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وكذلك الحلقة الدراسية لمنظمة الدول الأمريكية المعنونة "دور المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف في تعزيز الديمقراطية والدفاع عنها" المعقودة يومي ٢٠ و٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١،

وإذ تسلم بالحاجة المتزايدة لتعزيز الاحترام للقيم والمبادئ الديمقراطية ولتحسين أداء المؤسسات والآليات الديمقراطية،

وإذ تدرك وتحترم الطابع الثري والمتنوع الذي تتسم به ديمقراطيات العالم،

وإذ تلاحظ "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠: حقوق الإنسان والتنمية البشرية" الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يبرز العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والحكم الرشيد من ناحية والتنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر من ناحية أخرى،

وإذ تلاحظ تقرير الأمين العام بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/55/489)،

١- تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز الحوار المنهجي والمشاركة فيه بشأن بناء المجتمعات الديمقراطية وعوامل النجاح والإخفاق في عمليات إرساء الديمقراطية وتحيط علماً بالمؤتمرات الأخيرة المتعلقة بالديمقراطية والتي انعقدت منذ الدورة السادسة والخمسين للجنة؛

٢- تُرحب بالخطوات التي اتخذها، منذ الدورة السادسة والخمسين للجنة، عدد من البلدان في سبيل تعزيز وتوطيد قواعد المؤسسات الديمقراطية التي بقيت هشّة واستعادة الديمقراطية في عدد من الدول؛

٣- تعيـــد تأكيد أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً؛

٤- تؤكد مجدداً أيضاً أن الانتخابات الحرة والعادلة سمة لا غنىً عنها من سمات الديمقراطية ويجب أن تكون جزءاً من العملية الأشمل التي تقوّي المبادئ والقيم والمؤسسات والآليات والممارسات الديمقراطية التي تنبني عليها الهياكل الديمقراطية الرسمية وسيادة القانون؛

٥- تُشـــجع إيلاء اهتمام خاص لتوصيات الأمين العام القائلة بوجوب أن تعمل الأمم المتحدة على وضـــع برامج مساعدة متكاملة تُوفَّر للديمقراطية واستراتيجيات قطرية مشتركة تُتَبنى على الصعيد المحلي وتشترك فيها طائفة من الجهات الفاعلة المحلية؛

٦- تُشجع أيضاً على تنمية الخبرة العريضة القاعدة بالديمقراطية المستقاة من كافة أرجاء العالم؛

٧- تدعو إلى تقاسم المعلومات وتحسين التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة على النحو الذي يُيسِّر تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تعزيز وتوطيد الديمقراطية؛

٨- تدعو جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقة والمنظمات غير الحكومية المعنية إلى مواصلة وتعميق الحوارات الهادفة إلى تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع وتعزيز الديمقراطية؛

٩- تناشـــد مفوضـــية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الاعتماد على الجهد المتصل بالمبادرات والمساهمات الآنفة الذكر الصادرة عن الدول الأعضاء وتنظيم حلقة دراسية يحضرها خبراء لبحث الترابط القائم بين الديمقراطية وحقوق الإنسان تُموَّل بواسطة التبرعات وتشمل مراقبين من الحكومات المهتمة بالأمر وخبراء من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقة بالموضوع والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر؛

١٠- تطـــلب إلى مفوضـــية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين عن الاستنتاجات الصادرة عن الحلقة الدراسية التي يعقدها الخبراء؛

١١- تطلب أيضاً إلى الأمين العام والمفوضة السامية توجيه نظر الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة المختصة والمنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقة بالموضوع والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر إلى هذا القرار ونشره على أوسع نطاق ممكن؛

١٢- تُقـــرِّر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والخمسين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

- - - - -